المحرر في مصطلح الحديث

وفيه بحثان محكمان:

١- حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال

٢- وجوه ترجيح أحكام المتقدمين على المتأخرين في علل الأحاديث

تأليف
حمد بن إبراهيم العثمان

الدار الأثرية

الشيخان لم يشترطا استيعاب الأحاديث الصحيحة

لم يشترط البخاري استيعاب الأحاديث الصحيحة، ويدل لذلك عدة أمور:

١ - السبب الباعث لتأليف البخاري صحيحه، قال البخاري رحمه الله: «كنا عند إسحاق بن راهوية، فقال: لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح»[١].

فهذا واضح في أنه قصد جمع مختصر في الأحاديث الصحيحة، لا استيعاب كل الصحيح.

٢ - تصريح البخاري نفسه بتركه جملة من الأحاديث الصحيحة خشية الإطالة، حيث قال: «ما أدخلت في هذا الكتاب إلا ما صح، وتركت من الصحاح كيلا يطول الكتاب»[٢].

٣ - تصحيحه لجملة من الأحاديث لم يوردها في جامعه الصحيح، وقد نقلها عنه الترمذي في العلل الكبير.

وكذلك الحال بالنسبة لمسلم لم يقصد استيعاب الأحاديث الصحيحة،

---

(١) هدي الساري ص ٧.

(٢) الكامل لابن عدي (١/ ١٣١)، تاريخ بغداد (٢/ ٨).

وقد قال مسلم نفسه[1]: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا، إنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه».

وبهذا يظهر خطأ من قصر تصحيح البخاري للأحاديث على ما جاء في الصحيح فقط، ومن ذلك اعتراض ابن عبدالبر رحمه الله على الترمذي رحمه الله لما نقل عن البخاري رحمه الله تصحيح حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «هو الطّهور ماءه الحل ميتته»[2]، حيث اعترض ابن عبدالبر رحمه الله بقوله:[3] «لو كان عنده صحيحاً لأخرجه في مصنفه الصحيح».

فتتبعه الحافظ ابن حجر رحمه الله بقوله[4]: «وهذا مردود لأنه لم يلتزم الاستيعاب».

(١) صحيح مسلم كتاب الصلاة باب التشهد في الصلاة (١/ ٣٠٤).
(٢) العلل الكبير (١/ ١٣٦).
(٣) التمهيد (١٦/ ٢١٨).
(٤) التلخيص الحبير (١/ ١٠).